

## عرض كتاب

Modern History of the Arab Countries

تأليف : V. Lutsky

إن كتاب « التاريخ الحديث للدول العربية » عمل علمي من تأليف  
فلاديمير لوتسكي (الذي عاش في الفترة من ١٩٠٦ حتى ١٩٦٢) والذي يعد من أشهر  
المؤرخين السوفيت المتخصصين في تاريخ الدول العربية .

وجد هذا الكتاب أول محاولة في المؤلفات السوفيتية والروسية لكتابة تاريخ  
عام للدول العربية مجتمعة . ولا يعني ذلك أنه لا توجد كتابات عن العالم العربي ؛  
فهناك كثير منها ، ولكن عن دول عربية بعينها .

يتناول الكتاب التطورات السياسية والدبلوماسية الرئيسية في التاريخ العربي  
منذ الفتح التركي حتى هدنة موردرس Mudros عام ١٩١٨ التي وضعت حداً للحكم  
التركي في الشرق العربي . ويتعرض المؤلف للسؤال الأجنبي في الدول العربية وسيطرة  
الأوروبيين عليها . كما تبنى صفحات كثيرة من الكتاب بالتطورات الداخلية للدول  
العربية وإصلاحاتها وظهور فكرة القومية وحركات التحرر الوطني . كما يتناول  
الكتاب حملة نابليون وفترة حكم محمد علي والحروب التي أثارها وثورة عراق في  
مصر عام ١٨٨٢ . وقيام الدولة للهدية في السودان (١٨٨١ - ١٨٩٨) ونضال  
البدو الجزائريين ضد السيطرة الفرنسية بقيادة الأمير عبد القادر . وكذلك الحركة  
الوهابية في الجزيرة العربية ثم الثورة العربية التي نشبت خلال الحرب العالمية الأولى .

وقد وضع الكتاب أساساً باللغة الروسية ثم طبعت له الترجمة الإنجليزية — التي  
بين أيدينا — في موسكو عام ١٩٦٩ . ويحتوي الكتاب على سبعة وعشرين فصلاً  
بالإضافة إلى مقدمة وثلاثة فهارس هي : فهرس بالإعلام — فهرس بالأسماء  
الجغرافية — فهرس بالموضوعات . ويقع الكتاب في ٤٢٢ صفحة من القطع  
للتوسط .

\*\*\*

ومن الناحية المنهجية لم يثبت الكتاب المصادر التي اعتمد عليها ، سوى ما ورد  
في بعض حواشيه هنا وهناك لبعض الكتب وبصفة خاصة مؤلفات كل من ماركس  
وانجلز ولينين وبعض المؤلفات التاريخية الكلاسيكية لكل من : Cromer,  
Young, Elgood, Palgrave, Rothstein . كما ورد في متن  
الكتاب إشارات لكتابات قلة من المؤلفين العرب هم على سبيل التمهيد الجبري  
وجورج أنطونيوس ومحمد صبري .

وربما يؤخذ هذا التصور من حيث قلة الاستمارة بالمصادر العربية مثل هذه  
الدراسة العلمية . ولكن نظرة فاحصة للكتاب ومادته التاريخية تثبت عكس ذلك .  
ومررد ذلك — في اعتقادي — إلى أن المؤلف لم يقدّر له أن يتولى نشر كتابه بنفسه  
أو الإشراف على ترجمته إلى الإنجليزية هند طبعه ؛ حيث تم ذلك بعد وفاته . يضاف  
إلى ذلك أن معظم فصول هذا الكتاب عبارة عن محاضرات ألقاها مؤلفه على طلبة  
جامعة موسكو ومعهد الدراسات الإفريقية والشرقية وغيرها ، أو هي مقالات  
وبحوث نشرت في المجلات العلمية المتخصصة . ثم جمعت هذه المحاضرات والبحوث  
ووضعت في كتاب — هو الذي بين أيدينا — . ربما كان ذلك من وراء عدم  
إثبات المصادر بالطريقة التقليدية سواء في حواشٍ البحث أو في نيت مستقل في نهاية

وقد يرجع ذلك أيضاً إلى أن المؤلف لم يكن لينى وقتها بطبعها .

وعلى أية حال يبدو واضحاً أن المؤلف استفاد في بحثه هذا بالعديد من المصادر العربية وغير العربية - يتضح ذلك من الدقة في كتابة المصطلحات التاريخية والأسماء العربية والتركية وغيرها . وهي دقة يحسد عليها مؤلف أجنبي ، وإن كانت هناك بعض الأخطاء إلا أنها ضئيلة جداً تكاد ولا تظهر في الكتاب من ناحية ، ومن ناحية أخرى لا يمكن مقارنتها بنبرها من الأخطاء التي ترد في الكتب الأجنبية - الأخرى التي تناولت تاريخ العالم العربي في نفس الفترة وخاصة من جانب الكتابات والمؤلفات العربية .

والكتاب في جملته جديد في منهجه ووجهات النظر التي يطرحها . ربما يرجع ذلك إلى وهي المؤلف بالأحداث التاريخية ومقدرته على تحليلها ونقدها وردها إلى منابعها الحقيقية التي خرجت منها . وينبغي أن نشير إلى تلك الدراسة القيمة عن المجتمع العثماني : ظروفه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في القرون ١٦ ، ١٧ ، ١٨ والتي كانت من وراء قدرة المؤلف على تفهم طبيعة التاريخ الحديث للعالم العربي .

ولسوف أشير إلى مصر وتاريخها كثال لوجهة النظر الجديدة تلك . وهي التي يمكن أن أتعرض لها بشيء من الثقة .

\*\*\*

فالتفسير والنظرة التي نظر بها الكتاب إلى كل من أعضاء أسرة محمد على إبتداء منه هو ذاته حق اسماعيل ؛ نظرة تقدمية ترى أنهم ساعدوا وعجلوا بقيام بورجوازية مصرية على النمط الغربي مما يدفع بحركة التطور خطوة إلى الأمام . في نفس الوقت الذي لم تتنازع مطلقاً عن إبراز أخطائهم العامة في حق مصر وشعبها ومنها :

أن للؤلأف بعد أن يورد دراسة إقتصاديه رقميه لديون مصر لكل من الدول الأجنبييه وبنوك أوروبا من ناحيه ، والشعب المصري من ناحيه أخرى، بين مدى ما تمت به الأولى من حياه وصمانات وأرباح طائلة ، في نفس الوقت الذي يوضع مدى الغبن الذي عومات به ديون المصريين أنفسهم ، فمن مزايا محدوده جداً إلى ماطلة ثم إلى مصادرة في نهاية الأمر . وهي نظرة ذات دلالة باعتبارها كانت إيداناً بوضع مصر تحت السيطرة الأوربيه ثم الإنجليزيه في النهايه إلى درجة بعد الاحتلال المسكري معها نتيجة حتميه .

وكرر فعل لذلك كان لزاما على المصريين أن يدافعوا عن أنفسهم ضد السيطرة الأجنبييه أولاً وقبل كل شئ بعد أن أدركوا أن غضبهم على خديويهم أمر لا يفيد في قليل أو كثير لإدراكهم مدى خضوعه لدائنيه الأجانب من حكومات وبنوك وغيرها وهو الأمر الذي دعا حكومات تلك الدول صاحبه « الامتيازات » في مصر إلى التوحد في تصديها لحركة المصريين ، كما دفعها إلى أن تسلم لإنجلترا في النهايه — رغم ما كان بينها جميعاً من تنافس — « بالوصاية » على مصالحها في مصر وهو إذا لم يعد إعترافاً جميعاً بوضع إنجلترا في مصر كأمر واقع فهو على الأرجح يعد من قبيل « التعامل مع الحاكم الأقوى » في مصر ، إن لم يكن حاكمها الوحيد .

ومن التفسيرات للموضوعيه التي يوردها الكتاب ، تحليله لموقف اسماعيل من الحركة الوطنيه بل محاولته تشجيع قيام حركة وطنيه مناوئه للسيطره الأجنبييه عندما أحس بوطأتها . ومن ثم تصدى تلك القوى له وعزله في النهايه دون إذاعة خبر المنزل على الشعب — الذي كان قد ساند خديويه في هذا الموقف لتوحد رغبتهما معاً — إلا بعد رحيله عن مصر وإقامة حاكم جديد معروف « بجبهه » — وهو ابنه توفيق — مما ساعد في تنفيذ مخططات تلك القوى الأجنبييه . وبالرغم من ذلك

وبالرغم من ذلك قام الشعب - أو على الأصح - بفئات التي علمت بخبر العزل بالتصير عن غضبها تجاه قرار العزل في شكل مظاهرات . وهو ما يفسر قوة حجم هذه المظاهرات كيفاً وكماً .

وكذلك من التفسيرات الطريفة طبيعة الخلاف الذي شب بين جناحي الحزب الوطني - أو بمعنى أدق - الحزبين الوطنيين اللذين تتكون كل منهما في عام واحد هو عام ١٨٨١ ، أحدهما بزعامه شريف وسلطان ، والآخر بزعامه عرابي ورفاقه . وهو خلاف بين ما يمكن تسميتهم « بالمتدلين » و « للتطرفين » في الاتجاه الوطني والحرص على المصالح الوطنية . بعد أن نجحوا مؤقتاً أمام مقاومة حكومة رياض « الرجعية » والتي بدت مصرية في ظاهرها وإن كانت أجنبية في جوهرها . وبعد أن نجحوا مما في إسقاطها كان ثامناً أن يفتروا بفعل التناقضات القائمة بينها من حيث تمثيل كل منهما للطبقة التي ينبع منها ويحبر عن مصالحها .

وإذا كان للتطرفون قد وقفوا أولاً في خطأ فادح بقصر مطالبهم على مصالح ذاتية دون تصديها لمطالب كل الجماهير ، فإنه كان خطأ مزدوجاً حين سمحوا لأنفسهم بالتعاون مع « للمتدلين » ما أتاح الفرصة للقوى « الرجعية » للمثلة في الحديبو توفيق - التي كان يمثل المصالح الأجنبية أكثر من تمثيله للشعب الذي يحكمه - بأن تأخذ زمام المبادرة في كثير من الأحيان ، وهو ما أجهض حركتهم حتى بعد أن أتاحت لهم فرصة الحكم والالتحام بالجماهير بل والتعبير الكامل عن مطالبها وذلك بعد مقابلة صبيح ١٨٨١ الشهيرة التي لم تسكن لتوافق عليها القوى الأجنبية ومصالحها من ورائها .

وقد تمثلت القطيعة بين الحزبين عندما رفض الجناح « المقبول » بزعامه شريف تولى الحكم مستنداً على حماية أجنبية فاقمة بعد أن بداه سنداً آخر ممثلاً في أعضاء مجلس النواب « ممثل الشعب » أو على الأدق ممثلي مصالحهم . الأمر الذي يفسر

سلسلة الأخطاء المتلاحقة التي وقع فيها هذا الجناح المعتدل ، والذي عاد من جديد إلى مهادنة « للتطرفين » في مواجهة النظرسة الأجنبية وتهديده لسيادتها واستقلالها. وإن كانت قمة القطيعة بدت جلية عندما حاول للتطرفون - أثناء تقلدهم السلطة - التلويح باصلاحات شعبية ، زراعية في الحقل الأول مما أزعج « للمتدلين » على مصالحهم فباتوا يناوئونهم إن لم يكن يستمعينوا عليهم بالحديث وحتى بالأجانب حيث التقت مصالحهم جميعاً أمام ذلك الخطر الجديدي . مما يؤكد تفويتهم الفرصة على المصريين عند محاولتهم التخلص من السيطرة الأجنبية ومنحها للأجانب ممثلين في إنجلترا لأحكام قبضتهم على مصر ومواردها .

وقد حاول الحديثو - ممثلاً لهذه المصالح ومسنداً منها - أن يضرب « للتطرفين » - أثناء تقلدهم السلطة - بنرض تفويض حركتهم مما كان سبباً في خلاف حاد وقع بينه وبينهم إلى أن يوغل في طرفه تجاه الآخر. وليس صحيحاً أن مسألة « الليزانية » كانت هي السبب الرئيسي في الأزمة القائمة وقتذاك . بل إنها كانت واجهة لذلك الخلاف الذي دفع للتطرفين إلى التمسك بعزل الحديثو أولاً وقبل كل شيء .

وأمام قوة « للتطرفين » للتعاظم - بالتناف الجماهير حولها - ارتقى الحديثو ورجاله في أحضان الأجانب مما سمح بالاحتلال في النهاية . وإذا كان من خطأ جسيم آخر وقع فيه « للتطرفون » - بعد هزيمة التل الكبير - فذلك أنهم وقعوا تحت تأثير « للمتدلين » ونصائحهم بالتسليم في نفس الوقت الذي وضع فيه تماماً مدي التعاون للطلق بين « للمتدلين » والقوي « الرجعية » لتدعمة بالأجانب .

وتتحولت للأزاف عن طليعة الحركة الوطنية التي برزت بمد حقبة من وجود الاحتلال فيرى أنها كانت ذات سمات « رجعية » عندما نادى باحياء الإسلام - أو ما عرف بحركة « التجديد » - ممثلة في محمد عبده ومدرسته ، عن طريق يفتي

الإصلاحات الاقتصادية والثقافية كما أنها قبلت مبدأ « الكفاح السياسي » - أسلوباً لمواجهة السيطرة الأجنبية .

وقد أخذت تلك الحركة الوطنية شكلاً آخر على يد مصطفى كامل : الذي كان كان تعاوناً مع جماعة الكتاب الفرنسيين الاستعماريين أمراً له مغزاه ولم يكن مجرد صدفة عارضة . ذلك لأنه يمثل فكرة مصطفى كامل القائمة على استخدام التناقض القائم بين مصالح المستعمرين الأجانب كوسيلة للحصول لمصر على بعض المكاسب . وإن كان ذلك يمد استمراراً للخطأ الذي وقع فيه الجيل السابق من حيث تناضيه عن قوة المصريين الذاتية ومدى ما يمكن أن تحققه - لمصلحة مصر والمصريين . بالإضافة إلى وقوعه في نفس خطئهم المتمثل في استخدام « النهج السياسي » أسلوباً « الكفاح » . وقد استمر ذلك قائماً حتى حادثة دنشواي في يونيو ١٩٠٦ عندما أجبر الاحتلال على التنازل - بعض الشيء - للمصريين ، ولكن دون أن يغير الوطنيون شيئاً من أساليب عملهم ، ربما لاعتقادهم أن « الكفاح السياسي » قد حقق لهم بعد ما كانوا ينشدون .

كل ذلك في نفس الوقت الذي قدرت فيه بريطانيا ضرورة إتهاج سياسة جديدة مع الوطنيين بمحاولة خلق حزب من المصريين « أصحاب المصالح الحقيقية » - كانوا يسمون - بالإضافة إلى محاولة كسب ود الحديو باعطائه قدراً يسيراً من الحرية كمحاولة لاتزاع كل منهما من برائن الوطنيين أولاً ثم دفعهم لمساءمتها وتأييد سياستها ثانياً .

وما كتب عن مصر بهذه النظرة الواعية كتب عن سائر البلدان العربية الأخرى لائق تناولها للؤاف بالدراسة ، ولعل مرجع ذلك هو أن المؤاف كتب كتابه - بحوث - من وجهة النظر المادية كما صرح بذلك واضح مقدمة الكتاب ، وهي

وجهة النظر التي تجعل للمجتمع بكل طبقاته — مدفوعاً بعوامل اقتصادية — الكلمة العليا في تشكيل مواقفه وفرض نفسه على الأحداث أولاً وأخيراً .

وهذا المنهج الذي عولج به هذا الكتاب جديد ولا شك ، ربما نحس أننا في حاجة إلى استخدامه عند كتابة تاريخنا بأنفسنا حتى — على الأقل — نخلق توازناً مع ذلك المنهج الذي ظل لفترات طويلة يكاد يكون المنهج الوحيد لكل من ساهم في كتابة المجتمع العربي الحديث ونعني به المنهج المثالي الذي يركز على الشخصيات وأدوارها في صنع التاريخ .

إعداد

عبد الخالق محمد لاشين